
تحقیقی در تاریخ وفات فاطمه زهرا علیها السلام

یوسف بن محسن اردبیلی (قرن ۱۴ق)

تحقیق: یوسف محسن اردبیلی^۱



درآمد

سپاس و ستایش فزون از تصورات اندیشه بشری به درگاه آفریننده‌ای باد که با سوگند به قلم و تراوشات نوک آن، بر اندیشه آفریده خود ارج نهاد و به آن بها داد و با قلم، او را به سوی دانایی و دانش که انگیزه اصلی از برانگیختن پیامبران و آورندگان کتاب‌های آسمانی بود هدایت فرمود.

و درود نامحدود بر حبیبش پیامبر واپسین، همچون درود لایزال او بر خلیلش ابراهیم و فرزندان پاک و پاک نهاد آنان باد که پیامبران حق و پیشوایان مذهب و منادیان آوای عدالت انسانی در جوامع بشری و راهنمایان گمراهان وادی ضلالت و جهالت به سوی حق و حقیقت و حکمت و دانایی بوده‌اند.

۱. یوسف بن سلیمان بن یوسف بن محسن اردبیلی مشهور به یوسف محسن اردبیلی (حفید مؤلف رساله).

و شکر برون از مقادیر و مکاییل شاکران نعمت لایزال و متداوم او که بر این بنده ناتوان خود توفیق عطا فرمود که به یاری و خواسته او - جلّ جلاله و عمّ نواله - این وجیزه را که از تراوشات قلمی یکی از بندگان کوچک اوست از روی نسخه اصلی آن به خط مؤلف - رحمة الله علیه - استنساخ نموده و با استخراج مأخذ و مدارک آن از منابع اولیه به عنوان برگه سبز در مد نظر خداوندان علم و دانش قرار دهد. امید است که ارباب دانش، بر زلات ناسخ، قلم عفو کشیده؛ با اصلاح آن وی را رهین منت خود فرمایند.

و از برادر عزیز جناب آقای علی اکبر زمانی نژاد که بر ارادتمند خود منت گذاشتند و نسخه را مجدداً مطالعه و مقابله و سپس آماده چاپ فرمودند، به مصداق «من لم یشکر الناس لم یشکر الخالق»، کمال تشکر و امتنان را می نماید. و توفیق خدمت برای همه ارادتمندان خاندان عصمت و طهارت را از خدای بزرگ مسئلت دارد؛ که:

أنه مُجیب الدعوات.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف

الأولين والآخرين محمد المبعوث على كافة الخلق جميعه

وعلى آله وصحبه وعلى سيد الوصيين وعلى

بضعته وقلته كبد سيدة نساء العالمين وعلى

آلهم الطاهرين ابد الأبدين ودهر الدهرين وبعد

علا يخفى على أولي الألباب البضعه خاتم النبيا

وام الأئمة وشقيقه الأئمة المجهولة قدرا والمخفية قبرا

والمدفونة سرا والمطلوبه جهرا صلى الله عليها وعلى

آبئها وأبجها ونبيها كما اختلفت الاخبار ^{للسرا}

والأما في محل دفنها وموضع قبرها لذا اختلف

في زمان وفاتها بل ذلك ازيد خلافا بين

مادل على انها عاشت بعد آبيها أربعين يوما ^{بين}

مادل على انها عاشت بعد شهرين ^{بين} وبين مادل

على اثنين وسبعين يوما ^{بين} مادل على خمسة ^{سبعين}

وتمام المكابر والشرك ووفقنا اللهم الأخيار
والعمل بها بحمد والد الاطهار صلوات عليهم ما
دام اللبس والنهار في بلدة اربيل صانها الله
عن العذاب الويل واخرجني منها بغاية التعجل
الى تقبل عتبة من طهر الجليل وافخره خير سبل و
ناغاه في المهديك سبل وناح لرزة فرسه
في الصهيل وجده وابنه وامه واخذ الحسن
الجليل وولد العليل والده الطاهر بن محمد بن اجمعين

في شهر جمادى الاولى بعد مضي ثلث وثلثين
بعدا الف وثلثمائة من الهجرة النبوية المقدسة
صلى الله عليه واله حمده مولانا العاصم بن سيف
ابن عمدة المجتهدين الحاج ميرزا محسن الارزبيل
قدس سره واعلى الله مقامه في دار الخلد الشاه

الله بحمد والده الطاهر بن

صلوات الله عليهم

اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأولين والآخرين
محمد المبعوث على كافة الخلق أجمعين، وعلى ابن عمه ووصيه عليّ سيّد
الوصيّين، وعلى بضعة وفليذة كبده سيّدة نساء العالمين، وعلى ألهم الطاهرين أهد
الأبدن ودهر الدهررين.

وبعد، فلا يخفى على أولي الألباب أنّ بضعة خاتم الأنبياء، وأمّ الأئمة،
وشفيعة الأمة، المجهولة قدرأ، والمخفية قبرأ، والمدفونة سرأ، والمظلومة جهراً
- صلى الله عليها وعلى أبيها وبعليها وبنيتها - كما اختلفت الأخبار والسيرة والآثار في
محلّ دفنها وموضع قبرها، كذا اختلفت في زمان وفاتها، بل ذلك أزيد خلافاً:

١ - وبين ما دلّ على أنّها عاشت بعد أبيها أربعين يوماً؛

٢ - وبين ما دلّ على أنّها عاشت بعده شهرين؛

٣ - وبين ما دلّ على اثنين وسبعين يوماً؛

٤ - وبين ما دلّ على خمسة وسبعين يوماً؛

٥ - وبين ما دلّ على ثلاثة أشهر؛

٦ - وبين ما دلّ على خمس وتسعين ليلة؛

٧ - وبين ما دلّ على مئة يوم؛

٨ - وبين ما دلّ على أربعة أشهر؛

٩- وبين ما دلّ على ستّة أشهر؛

١٠- وبين ما دلّ على ثمانية أشهر؛

إلى غير ذلك، ممّا دلّ على أنّها توفّيت في اليوم الحادي والعشرين من رجب، أو أنّها توفّيت لثلاث خلون من رمضان، أو أنّها قبضت في جمادى الآخرة يوم الثلاثاء، لثلاث خلون منه.

[١] ممّا دلّ على الأوّل: أي أربعين يوماً: ما رواه في البحار عن ورقة بن عبد الله الأزدي، في قضية تكلمه مع الفضّة جارية الصديقة الطاهرة - سلام الله عليها - في المكة المّعظّمة حيث سألتها عن مولاتها فاطمة الزهراء - صلوات الله عليها - وما رأت منها عند وفاتها بعد موت أبيها، إلى أن قال: قالت: فبقيت إلى يوم الأربعاء، وقد صلّى أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - صلاة الظهر، وأقبل يريد المنزل إذا استقبلته الجوّاري باكيات حزينات، فقال لهنّ: ما الخبر؟ وما لي أراكنّ متغيّرات الوجوه والصوّر؟! فقلن: يا أمير المؤمنين، أدرك ابنه عمك الزهراء، وما نظنك تدركها!

وما رواه المجلسي أيضاً عن مناقب ابن شهر آشوب، إلى أن قال: وقال قرباني: قد قيل: أربعين يوماً [وهو أصح]، وتوفّيت ليلة الأحد لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر [سنة إحدى عشرة من الهجرة، ومشهدا بالبقيع].^٢

قلت: ولا يوافق الأربعين لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر، حتّى على المسامحة، بناء على ما هو المشهور من كون وفات النبي ﷺ في الثامن والعشرين من شهر صفر؛ لعدم التسامح بخمسة أيام في أربعين يوماً غالباً. نعم،

١. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ١٧٨.

٢. مناقب آل أبي طالب، ج ٣، ص ٣٥٧؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ١٨٠.

يقرب بناءً على المسامحة الكثيره، وأما بناءً على ما روته العامة من كون وفاته ﷺ في ثاني عشر ربيع الأول، فالأمر أوضح، فلا تغفل عما يرد عليه.

وما رواه في البحار عن روضة الواعظين: مرضت فاطمة ؑ مرضاً شديداً، ومكثت أربعين ليلة في مرضها إلى أن توفيت^١.

وذكر وهب بن منبه، عن ابن عباس: أنها بقيت أربعين يوماً بعده^٢.

ومنها ما في البحار، عن عيون المعجزات للسيد المرتضى؛ لقوله: «وروي أربعين يوماً»، كما سيجيء^٣.

[٢] ومما دلّ على شهرين: ما رواه في البحار أيضاً، عن بعض كتب المناقب القديمة، بقوله: اختلفت الروايات في وقت وفاتها، ففي رواية أنها بقيت بعد رسول الله ﷺ شهرين^٤.

[٣] ومما يدلّ أنها عاشت اثنين وسبعين يوماً: ما رواه في البحار أيضاً، عن مناقب ابن شهر آشوب: قبض النبي ﷺ ولها - سلام الله عليها - يومئذ ثمانين عشرة سنة وسبعة أشهر، وعاشت بعده اثنين وسبعين يوماً^٥.

[٤] ومما يدلّ أنها عاشت بعده خمسة وسبعين يوماً: ما رواه في البحار عن المناقب القديمة أيضاً، ما سمعت من عبارته: ويقال: خمسة وسبعين يوماً^٦.

وما رواه في البحار أيضاً، عن الكافي، عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن ابن رثاب، عن أبي عبيدة، أنه قال: سألت

١. روضة الواعظين، ص ١٦٨؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ١٩١.

٢. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٤.

٣. عيون المعجزات، ص ٥٨؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٢.

٤. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٣.

٥. مناقب آل أبي طالب، ج ٣، ص ٣٥٧؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ١٨٠.

٦. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ١٨٠.

أبا عبد الله عليه السلام بعضُ أصحابنا، إلى أن قال: قال: فمصحف فاطمة عليها السلام؟ فسكت طويلاً، ثم قال: إنكم لتبحثون عما تريدون وعما لاتريدون! إن فاطمة - سلام الله عليها - مكثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمسةً وسبعين يوماً، وكان دخلها حزناً شديداً على أبيها، وكان جبرئيل يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيب نفسها، ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي عليه السلام يكتب ذلك؛ فهذا مصحف فاطمة - سلام الله عليها -^۱.

قلت: وسند الخبر صحيح باصطلاح المتأخرين؛ لأن محمد بن يحيى: الظاهر أنه أبو جعفر العطار الثقة؛ لرواية الكليني عنه. وأحمد بن محمد: الظاهر أنه البرقي الثقة؛ لرواية محمد بن يحيى عنه، ويحتمل كونه ابن أبي نصر البزنطي الثقة؛ لعين ما ذكر، وكلاهما ثقتان فلا يضر الاحتمال. وابن محبوب: هو الحسن بن محبوب الثقة، وهو ممن أجمعت له العصابة. وابن رثاب: هو علي بن رثاب الثقة. وأبو عبيدة الحذاء: هو زياد بن عيسى الثقة، فالخبر صحيح باصطلاح المتأخرين وعلماء الدراية.

ومنها ما رواه في البحار عن الكافي أيضاً، عن العدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن النضر، عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: عاشت فاطمة - سلام الله عليها - بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمسةً وسبعين يوماً، لم تُر كاشرةً ولا ضاحكةً، تأتي قبور الشهداء في كل جمعة مرتين: الاثنين والخميس، فتقول عليها السلام: هاهنا كان رسول الله، وهاهنا كان المشركون^۲.

وفي رواية أبان، عن ابن أبي عمير، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنها كانت تصلي هناك وتدعو، حتى ماتت عليها السلام.

۱. الكافي، ج ۱، ص ۳۴۸؛ بحار الأنوار، ج ۴۳، ص ۱۹۴ و ۱۹۵.

۲. الكافي، ج ۴، ص ۵۶۱؛ بحار الأنوار، ج ۴۳، ص ۱۹۵.

ورجال الخبر: أما أحمد بن محمد: الظاهر أنه البرقي الثقة المزبور آنفاً؛ لرواية العدة عنه، وأما الحسين بن سعيد الأهوازي: فهو ثقة، وأما النضر: فهو وإن كان مشتركاً بين نضر بن ربيع الذي أسند عنه، وبين نضر بن سويد الثقة، وبين نضر بن عثمان النواء الضعيف، وبين نضر بن محمد الهمداني الثقة وغيرهم من المجاهيل، إلا أنه يحتمل كونه ابن سويد الثقة؛ لكان روايته عن هشام بن سالم، وأما هشام بن سالم الجواليقي: فهو ثقة، فلعل هذا الخبر أيضاً يحتمل صحته.

ومنها ما رواه في البحار أيضاً، عن عيون المعجزات للسيد المرتضى، روى: أن فاطمة - سلام الله عليها - توفيت ولها ثمان عشرة سنة وشهران، وأقامت بعد النبي ﷺ خمسة وسبعين يوماً، وروي أربعين يوماً^١. فالخبران كلاهما مرسلان.

[٥] ومما دلّ على أنها عاشت بعد أبيها ثلاثة أشهر: ما قاله المجلسي ﷺ في ضمن تطبيق الأخبار، بقوله: وما رواه أبو الفرج^٢ عن الباقر ﷺ من كون مكثها بعده ثلاثة أشهر^٣ يمكن تطبيقه على ما هو المشهور من كون وفاتها في ثالث جمادى الآخرة. ويدلّ عليه أيضاً ما مرّ من خبر أبي بصير عن أبي عبد الله ﷺ برواية الطبري، بأن يكون الإمام ﷺ لم يتعرّض للأيام الزائدة؛ لِقَلَّتْهَا بِالمسامحة العرفية، والله أعلم، كما سيجيء.

١. عيون المعجزات، ص ٥٨؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٢.

٢. قال العلامة المجلسي في البحار (ج ٤٣، ص ٢١٥): قال أبو الفرج في مقاتل الطالبين: كانت وفاة فاطمة ﷺ... إلا أن الثبت في ذلك ما روى عن أبي جعفر محمد بن علي ﷺ أنها توفيت بعده بثلاثة أشهر؛ حدّثني بذلك الحسن بن علي، عن الحارث، عن ابن سعد، عن الواقدي، عن عمرو بن دينار، عن أبي جعفر محمد بن علي ﷺ.

٣. مقاتل الطالبين، ص ٣١؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٥.

عبارة المقاتل هكذا: وكانت وفاة فاطمة ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ بمدة يُختلف في مبلغها، فالمكثر يقول بستة أشهر، والمقلل يقول: أربعين يوماً، إلا أن الثابت في ذلك ما روى عن أبي جعفر محمد بن علي، أنها توفيت بعده بثلاثة أشهر.

ومنها ما رواه في البحار أيضاً، عن بعض كتب المناقب القديمة: أنه اختلفت الروايات في وقت وفاتها، ففي رواية أنها بقيت بعد رسول الله ﷺ شهرين، وفي رواية ثلاثة أشهر^١.

[٦] ومما دلّ على ثلاثة أشهر أيضاً وخمسة وتسعين ليلة: ما رواه في البحار عن كشف الغمة للشيخ الجليل عليّ بن عيسى الإربلي، وقال: نقلت من كتاب الذرية الطاهرة للدولابي في وفاتها ﷺ ما نقله عن رجاله، قال: لبثت فاطمة ﷺ بعد النبي ﷺ ثلاثة أشهر، وقال ابن شهاب: ستّة أشهر، وقال الزهري: ستّة أشهر، ومثله عن عائشة، ومثله عن عروة بن الزبير؛ وعن أبي جعفر محمد بن عليّ ﷺ خمساً وتسعين ليلة، في سنة [إحدى] عشرة^٢.

[٧] ومما دلّ على مئة يوم: ما في البحار عن كشف الغمة أيضاً، بعد ما سمعت من قوله في سنة إحدى عشرة؛ وقال ابن قتيبة في معارفه: مئة يوم^٣. ولا يهمنا بيان تفصيل ما يدلّ على غير ما ذكر؛ لعدم اعتبار إسنادها.

[غير ما ذكر من الأقوال]

ثمّ ليعلم أنه ورد في تعيين يوم وفاتها غير ما ذكر:

[الأوّل] ما يدلّ على كونه ليلة الثلاثاء، لثلاث ليال من شهر رمضان:

مثل ما قاله في البحار عن كشف الغمة بعد ما سمعته من كلام ابن قتيبة مئة يوم، وقيل: ماتت في سنة إحدى عشرة ليلة الثلاثاء، لثلاث ليال من شهر رمضان، وهي بنت تسع وعشرين سنة أو نحوها^٤.

١. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٣.

٢. كشف الغمة، ج ٢، ص ١٢٨ و ١٢٩؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ١٨٨.

٣. كشف الغمة، ج ٢، ص ١٢٩؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ١٨٨.

٤. كشف الغمة، ج ٢، ص ١٢٩؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ١٨٨.

وما رواه في البحار عن العاصمي، بإسناده عن محمد بن عمر، قال: توفيت فاطمة عليها السلام بنت محمد عليه السلام ثلاث خلون من شهر رمضان، وهي بنت تسع وعشرين أو نحوها^١.

قلت: وهما ربّما يوافقان - بالمسامحة - مع ما دلّ على كونه بعد ستة أشهر، بإسقاط الأيام الزائدة لِقَلَّتْهَا، كما سمعت عن المجلسي في تطبيق ما دلّ على ثلاثة أشهر، بما دلّ على كونه في ثالث جمادى الآخرة.

[الثاني] وما يدلّ على كونه في اليوم الحادي والعشرين من شهر رجب: ما رواه في البحار عن المصباح: في الحادي والعشرين كانت وفاة الطاهرة فاطمة - صلى الله عليها - في قول ابن عباس^٢.

[الثالث] وما يدلّ على كونه في ثالث جمادى الآخرة: ما رواه في البحار عن الكفعمي، و المصباح: في الثالث من جمادى الآخرة كان وفاة فاطمة عليها السلام سنة إحدى عشرة^٣؛ إلى غير ذلك.

وستسمع خبراً آخر عن دلائل الإمامة لمحمد بن جرير الطبري الإمامي. وكيف كان، فالمعتبر من بين ما ذكر من هذه الأخبار المتشكّقة، الخبران الصحيحان اللذان سمعت: رواية ثقة الإسلام في الكافي من كونه بعد خمسة وسبعين يوماً، والخبر المشهور الذي سمعته آنفاً من رواية الكفعمي و المصباح، وما سيجيء من دلائل الإمامة من كونه في ثالث جمادى الآخرة، وسمعت تطبيق المجلسي عليه السلام الأخبار الدالة على ثلاثة أشهر معه.

قلت: بل يدلّ عليه ما سمعته عن البحار عن كشف الغمّة، المرسل عن أبي جعفر عليه السلام أنّه بعد خمس وتسعين ليلةً، فيمكن تطبيق ما دلّ على مئة عليه

١. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٣.

٢. مصباح المتهجد، ص ٨١٢، وفيه «ابن عياش» بدل «ابن عباس» بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٥.

٣. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٥.

بالمسامحة، على نحو ما سمعته من المجلسي؛ غاية الأمر كون المسامحة في تطبيق المجلسي بإسقاط الزيادة، وهناك بإثباتها مسامحة.

وكيف كان، فالمعنى به بين هذه الأخبار: الصحيح الذي مفاده خمسة وسبعين يوماً؛ لما سمعت [من] توثيق رجاله، والمشهور الذي هو ثالث جمادى الآخر؛ لعدم اعتبار سند غيرهما، بل عدم بلوغ غيرهما مرتبة الحجية؛ لاشتمال أكثره على الضعفاء والمجاهيل، فالمهم الجمع بينهما والتوفيق إن أمكن؛ لأنه أولى من الطرح، والآ فالترجيح لأحدهما على الآخر.

فأقول مستعيناً بالله ومتوسلاً على أوليائه: إنه يمكن أن يقال بتقديم المشهور على الصحيح؛ لقوله عليه السلام في مقبولة عمر بن حنظلة:

يُنظر إلى ما كان من روايتهم عنّا في ذلك الذي حكما به المُجمَع عليه بين أصحابك، فيؤخذ به من حكمنّا، ويترك الشاذُّ الذي ليس بمشهور عند أصحابك؛ فإنَّ المُجمَع عليه لا يرب فيه^١.

ولقوله عليه السلام في المرفوعة إلى الزرارة: يا زرارة، خذ بما اشتهر بين أصحابك، ودع الشاذَّ النادر^٢.

لا يقال: إنَّ المقبولة صريحة في تقديم الترجيح بالصفات على الترجيح

١. الكافي، ج ١، كتاب فضل العلم، ص ٨٧؛ وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٧٥؛ فرائد الأصول، ص ٧٧١-٧٧٢.

٢. عوالي اللثالي، ج ٤، ص ١٣٣؛ وروى العلامة - قدس نفسه - مرفوعاً إلى زرارة بن أعين: سألت الباقر عليه السلام فقلت: جعلت فداك، يأتي عنكم الخبران أو الحديثان المتعارضان، فبأيهما آخذ؟ فقال: يا زرارة... فقلت: يا سيدي، إنهما معاً مشهوران مرويان مأثوران عنكم؟ فقال عليه السلام: خذ بقول أعدلهما عندك، وأوتيهما في نفسك...؛ ونقل المحدث النوري هذه الرواية في كتاب القضاء من مستدرک الوسائل (ج ٣، الباب التاسع من أبواب صفات القاضي، ح ٢) من عوالي اللثالي. يقول المحدث البحراني صاحب الحدائق (ج ١، ص ٩٣) في «المقدمة السادسة في التعارض والتراجيح» بعد نقل هذه الرواية عن عوالي اللثالي: إن الرواية المذكورة لم يُقَف عليها في غير كتاب العوالي، مع ما هي عليها من الإرسال، وما عليه الكتاب المذكور من نسبة صاحبه إلى التساهل في نقل الأخبار والإهمال، وخطئ غثها بسمينها، وصحيحها بسقيمها، كما لا يخفى على من لاحظ الكتاب المذكور.

بالشهرة وإن كانت المرفوعة مثلها في الصراحة على العكس، أي تقديم الترجيح بالشهرة على الترجيح بالصفات، ولا ريب في أن المقبولة أقوى من المرفوعة؛ حيث إنها سميت مقبولة لقبول العلماء إياها، والمرفوعة فضلاً عن رفعها شاذة من حيث الرواية؛ حيث لم توجد في الأصول المعتمدة وكتب الأخبار المعروفة، ولم يحكها إلا ابن أبي جمهور عن العلامة مرفوعاً إلى زرارة، مع أن محمد بن الحسن بن الجمهور العمي البصري من الضعفاء.

لأننا نقول: إن المقبولة وإن كانت من حيث الرواية مقبولة؛ حيث سمّتها الأصحاب بالمقبولة، إلا أن عمل الأصحاب قديماً وحديثاً واستمرار طريقتهما لما كان بتقديم الترجيح بالشهرة والمشهور على الشاذ والنادر، فيكون عملهم موجِباً لتقديم العمل بالمرفوعة، بل أتعب بعضهم نفسه الجاء في تطبيق المقبولة على المرفوعة، مثل شيخ مشايخنا، المحقق المدقق الأنصاري رحمته؛ حيث جعل الترجيح بالصفات من مرجحات الحكمين، وبعد فرض تساويهما أرجع الإمام رحمته إلى ملاحظة الترجيح في مستندهما بمرجحات المتعارضين.

ولعله رحمته أخذ من كلام صاحب الفصول، حيث قال: نعم يمكن أن يقال: لما كان الأخذ بفتوى الرواة المجتهدين في الصدر الأوّل جائزاً - كالأخذ برواياتهم - أمر الإمام رحمته أولاً بالأخذ بقول الأعدل والأفقه منهما، فإن تساوى ترك فتواهما وأخذ بروايتهما، بترجيح المشتمل على أحد المرجحات المذكورة^١.

وكيف كان، فالتقديم بالشهرة، والترجيح به؛ لقوله رحمته: فإن المُجمع عليه لا ريب فيه، فتأمل.

بل ويمكن الجمع بينهما، بل وإرجاع بعض الأخبار بالمجموع، بما ستعرفه بالقول بكون مدلوله بالمسامحة العرفية، بأن يقال: إنه لما كان الخط المتداول في

١. الفصول الغروية في الأصول الفقهية، باب التعادل والتراجيح، الأمر الأول.

الصدر الأوّل وزمان صدور الأخبار هو الخطّ الكوفي، ثمّ بعد الغيبة الكبرى لعلّه انتقل إلى النسخ، ثمّ إلى نستعليق، ثمّ إلى المكسّر المعبّر عنه بالفارسية: بـ«شكسته»، ورسم الخطّ الكوفي كان مميّزات حروفه قليلة، ورسم الإعراب والنقط فيه غير مرسوم، ولذا كان تشبهه أغلب الألفاظ بلفظ آخر يشاركه في النقش والوضع؛ مثل أنّه إذا اجتمع واحد من الحروف الخمسة: الباء والثاء والتاء والياء والنون مع واحد من السين أو الشين، عُدّ مطوّل ضرر الباء أو الثاء أو التاء أو الياء أو النون عن أضراس السين أو الشين، بل يجعلونه في صفّ واحد وطول واحد، من غير تفاوت و تطويل لواحد من الأوّل وتقصير لواحد من الأخيرين غالباً، فيكون بعض الكلمات ملتبساً، فرسم خطّهم مثلاً لكلمة «سيعق» وكلمة «يشفع» بنحو واحد؛ لأنّ رسم خطّهم لكلتا الكلمتين واحد هكذا: «سيعق»، وكذا لكلمتي «سبعين» و«تسعين» بنحو واحد هكذا «سبعين»، فيمكن قراءة سيعق وقراءة يشفع للأوّل، وقراءة سبعين وقراءة تسعين للأخر، من دون غلط عن القاري، بل إنّما الاشتباه من عدم المميّز في أصل رسم الخطّ، فيحتاج في تعيين أحدهما وتمييزه عن الآخر إلى القرينة، وإلا فالأمر مشتبه وملتبس للتالي، كما لا يخفى على من له أدنى حظّ من الخطّ الكوفي.

ولعلّه لكثرة مثل هذا الالتباس والاشتباه التجؤوا بنقل رسم الخطّ من الخطّ الكوفي إلى النسخ والنستعليق والمكسّر، والله أعلم؛ وإلا فموقع الخطّ الكوفي وقدره غير خفيّ وعظّمه، وفي حيث إنّهُ خطّ أئمّتنا، وهو المرسوم في الصدر الأوّل، فلا وجه للإعراض عنه ونقل رسم الخطّ منه إلى غيره، غير ما سمعت أنّفاً، فلا تغفل.

إذا عرفت هذا، فلعلّك لاتأبى من احتمال كون الخبر الصحيح خمسة وتسعين؛ مثل ما سمعته عن كشف الغمة، واشتبه ناقل الخبر من الخطّ الكوفي إلى النسخ، وحسبه خمسة وسبعين فكتبه، ثمّ استمرّ الأمر على كلّ من نسخ الخبر

من نسخته من دون تقصير منهم.

ولا يقال: إن الأمر على تلك المقدمة يتردد بين ما قلت وبين عكسه، بأن يكون الاشتباه من ناقل رواية خمسة و تسعين لكونها خمسة و سبعين، واشتبه عليه وحسبه خمسة و تسعين. وليس الاحتمال الأول بأولى من الاحتمال الأخير؛ لكون كلا الاحتمالين على حد سواء، ولأقل من الإجمال؛ لتطرق الاحتمال على كليهما في حد سواء.

قلت: إن الأمر كما قلت في بادئ النظر، إلا أن الترجيح للاحتمال الأول بما ستسمع ويتضح في شاهد الجمع بحيث لا يرتاب فيه، فيوافق بمادد على كون وفاتها في ثالث جمادى الآخرة الذي ليس بمجمل، بل هو مبين، ما اعتراه شوب الإجمال بحال من الأحوال؛ لعدم تطرق الاحتمال المزبور فيه يرجح احتمال الاشتباه لكاتب خمسة و سبعين على اشتباه كاتب خمسة و تسعين، ولا يفرئك صحة سند خبر خمسة و سبعين؛ لأن الخبر إذا خالف المشهور كلما ازداد صحة ازداد وهنا؛ حيث إنه كان يمرئي من الفحول والأساطين، فضلاً على أن كلامنا ليس في جهة السند، حتى إلى صحة السند يستند، ويستعمل فيه المرجحات السندية، بل كلامنا في مقام الجمع، وهي إلى حريم جهة الدلالة أقرب؛ لكونه في جهة دلالة النقوش والخطوط إلى الألفاظ، كما أن نفس جهة الدلالة في دلالة الألفاظ إلى المعاني، فهو إلى حريمها أقرب، ومع ذلك لا يفيد مرجحات الدلالة؛ لأن مرجحات دلالة الألفاظ على المعاني غير مرجحات الخطوط والنقوش على الألفاظ، كما لا يخفى على المتفطن، فكيف بمرجحات السندية.

وكيف كان، فبعد توافق الخبر الصحيح مع المشهور، يُحمل ما دل على ثلاثة أشهر ومئة يوم عليه؛ بالقول بالمسامحة العرفية في الأيام الخمسة الناقصة في الأول، والزائدة في الأخير؛ لقلّة الأيام، ومسامحة العرف في مثلها، فينطبق أكثر الأخبار المزبورة، ولا يعتنى لغيره؛ لقلّة الغير وضعف مستنده، ولعلّ هذا الجمع

على غاية الوجاهة، لا ياباه من آتاه الله الفهم والفكر المستقيم والذوق السليم، جعلنا الله بفضل العميم منهم إن شاء الله.

والشاهد لهذا الجمع من الأخبار حتى لا يكون تبرعياً ما رواه في البحار في باب مولدها - صلى الله عليها وعلى أبيها وبعلمها وبنيتها - عن كتاب دلائل الإمامة لمحمد بن جرير الطبري، عن أبي المفضل الشيباني، عن محمد بن همام، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن ابن سنان، عن ابن مسكان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ولدت فاطمة - سلام الله عليها - في جمادى الآخرة اليوم العشرين منها، سنة خمس وأربعين من مولد النبي صلى الله عليه وآله، وأقامت بمكة ثمان سنين، وبالمدينة عشر سنين، وبعد وفات أبيها خمساً وسبعين يوماً، وقبضت في جمادى الآخرة يوم الثلاثاء، لثلاث خلون منه، إحدى عشرة من الهجرة^١.

أترى أن الصادق عليه السلام يقول: أقامت بعد أبيها خمساً وسبعين يوماً، ومتصلاً به يقول: «وقبضت في جمادى الآخرة يوم الثلاثاء لثلاث خلون منه»، ونعوذ بالله، لم يعلم أو لم يلتفت أن الفاصلة من وفاة النبي صلى الله عليه وآله في الثامن والعشرين من صفر - كما هو المشهور المعمول به بين الخاصة بترتب الآثار عليه وإقامة عزائه فيه - إلى ثالث جمادى الآخرة خمساً وتسعين يوماً، لآخماً وسبعين^١ أم يحصل لك القطع بأن الاشتباه من ناقل الخبر من الخط الكوفي إلى خط النسخ، كما سمعت؟ وهل ترضى نسبة عدم الالتفات إلى تفاوت بين الوفايتين إلى أحد من رواة الخبر، من أبي بصير وغيره، فضلاً عن الإمام المروي عنه - سلام الله عليه - أم تقطع بكون الاشتباه من ناقل الخبر من الخط الكوفي إلى النسخ؟

ورجال هذا الخبر - غير أبي المفضل الشيباني محمد بن عبد الله بن المطالب^٢ -

١. دلائل الإمامة، ص ٤٥، خبر الوفاة والدفن وما جرى؛ بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٩.

٢. در اين جا مؤلف - رحمة الله عليه - محمد بن عبد الله بن مطلب شيباني (متولد سال ٢٩٧ هـ و متوفى

لابأس بها، واعتماداً مثل الشيخ الجليل محمد بن جرير الإمامي الطبري على روايته لعله ممّا يفيد الظنّ وبإدبٍ مراتب الركون إلى خبره، وهو من جملة رواة الصحيفة السجادية عليه السلام، وعليك بالإنصاف ومجانبة المراء والاعتساف.

هذا ما بلغه فهمي القاصر وفكري العاثر، مع قلّة الأسباب والبضاعة، وكثرة الهموم والإضاعة. ثم إنك بعد ما أحطتَ خبراً بما حرّرتنا، تعرف أنّ ما رقمه العلامة المجلسي عليه السلام بعد ذكر جملة من الأخبار المذكورة، بقوله:

بيان: أقول: لا يمكن التطبيق بين أكثر التواريخ الولادة والوفاة ومدة عمرها الشريف، ولا بين تواريخ الوفاة وبين ما مرّ في الخبر الصحيح أنّها عليها السلام عاشت بعد أبيها خمسة وسبعين يوماً؛ إذ لو كان وفاة الرسول صلى الله عليه وآله في الثامن والعشرين من صفر كان على هذا وفاتها في أواسط جمادى الأولى، ولو كان في ثاني عشر ربيع الأوّل - كما ترويه العامة - كان وفاتها في أواخر جمادى الأولى، وما رواه أبو الفرج عن الباقر عليه السلام من كون مكثها بعده عليه السلام ثلاثة أشهر، يمكن تطبيقه على ما هو المشهور من كون وفاتها في ثالث جمادى الآخرة. ويدلّ عليه أيضاً ما مرّ من خبر أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام برواية الطبري بأن

﴿ سال ۳۸۷ هـ) را به طور سربسته مورد جرح قرار داده و آنگاه او را با اعتماد شیخ جلیل محمد بن جریر بن رستم طبری بر وی توثیق نموده و بلافاصله اضافه می نماید که شیبانی از روات صحیفه سجادیه است. در آغاز صحیفه می خوانیم: قال: سمعتها على الشيخ الصدوق أبي منصور محمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز العكبري المعدل عليه السلام عن أبي المفضل محمد بن عبدالله بن المطلب الشيباني، قال: حدّثنا... علاوه بر وی بزرگان دیگری هم چون: محمد بن محمد بن نعمان معروف به شیخ مفید، حسن بن محمد بن اشناس، حسین بن عبدالله غضائری و ابوالحسین محمد بن هارون تلعلکبری نیز از روایان صحیفه از ابوالفضل شیبانی می باشند، پس چگونه است که مؤلف، ابوالفضل شیبانی را مورد جرح قرار داده و درباره روایت او توقف نموده و آنگاه او را با صاحب دلائل الامامه توثیق کرده است؟ علمای حدیث و رجال در شرح حال شیبانی نوشته اند که وی در اواخر عمر نود ساله خود دچار اختلاط شده بود؛ این است که روایات وی مورد جرح قرار گرفته است. بدیهی است آنچه قبل از اختلاط از وی نقل شده در غایت صحت و اعتبار خواهد بود. روایات بزرگانی همچون شیخ بزرگوار محمد بن محمد بن نعمان و حسن بن محمد بن اشناس و محمد بن جریر بن رستم طبری از وی حاکی است که این روایات مربوط به دوران قبل از اختلاط وی بوده و در غایت اعتبار و صحت است؛ به همین دلیل، مؤلف - رضوان الله علیه - او را با محمد بن جریر طبری توثیق نموده است.

يكون عليها السلام لم يتعرض للأيام الزائدة؛ لقلتها، والله يعلم^١؛ انتهى كلامه، رفع في الخلد أعلامه.

قلت: وقد عرفت الجمع بين أكثرها بما لا مزيد عليه، بحيث يشرف المنصف على القطع وعدم تفتُّنه^٢ بما أفيض من شآبيب الرحمة. على هذا قلت^٣ العاجز القصير الباع ليس ببديع؛ لكون أوقاته مستغرقاً بجمع الأخبار، بحيث يصح التعبير عن اشتغاله أنه خارج عن قوّة غير المعصوم، بل ليس هذا المقدار من كتبه وآثاره إلا من قبيل الكرامة - شكر الله سعيه الجميل - بل ترقُّب تفتُّنه إلى ما حقَّقناه في غير محلّه وبعيداً من الإنصاف، فضلاً عمّا قيل: كم تَرَكَ الأول للآخر! عصمنا الله تعالى من الغرور، ومن جميع المناهي والفجور، وتمام المكاره والشور، ووقفنا لفهم الأخبار والعمل بها، بمحمّد وآله الأطهار، صلوات [الله] عليهم مادام الليل والنهار.

في بلدة أردبيل صانها الله عن العذاب الوبيل، وأخرجني منها بغاية التعجيل إلى تقبيل عتبة من طهره الجليل، وافتخر به جبرئيل، وناغاه في المهد ميكائيل، وناح لِرزية فرسه في الصهيل، وجدّه وأبيه وأخيه الحسن الجميل، وولده العليل، وآله الطاهرين، بحقّهم أجمعين؛ في شهر جمادى الأولى بعد مضيّ ثلاث وثلاثين بعد ألف وثلاثمئة من الهجرة النبوية المقدّسة صلى الله عليه وآله. حرّره مؤلّفه العاصي يوسف بن عمدة المجتهدين الحاج ميرزا محسن الأردبيلي قدس سرّه، وأعلى الله مقامه في دار الخلد إن شاء الله، بمحمّد وآله الطاهرين، صلوات الله عليهم أجمعين.

١. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٢١٥ و ٢١٦، بيان الخبر ٤٧.

٢. أي: على القطع بهذا الجمع وعدم تفتُّن العلامة المجلسي عليه السلام بما...

٣. كذا.

مصادر تحقيق

- ١ - أصول الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني، (م ٣٢٩ ق)، ترجمه: سيد جواد مصطفوي، تهران: انتشارات علمية اسلاميه، بي تا، ٤ ج.
- ٢ - بحار الأنوار، محمد باقر مجلسي، (م ١١١١ ق)، انتشارات علمية اسلاميه ١٣٨٤، ١١٠ ج.
- ٣ - دلائل الإمامة (المسترشد في دلائل الإمامة)، أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم طبري أملی امامی، قم، افست از روی چاپ المطبعة الحيدرية نجف اشرف، ١٣٨٣ ق.
- ٤ - روضة الواعظين ونبصرة المتعظين (بصيرة المتعظين)، محمد بن علي بن احمد الفارسي، معروف به ابن فارسي، بيروت: مؤسسة الأعلمی للمطبوعات، ١٤٠٦ ق.
- ٥ - عيون المعجزات، منسوب به سيد مرتضى علم الهدی (م ٤٣٦ ق)، بيروت: مؤسسة الأعلمی للمطبوعات، ١٤٠٣ ق.
- ٦ - غوالي اللثالي العزيزية يا غوالي اللثالي العزيزية، محمد بن جمهور الاحساوي، (م بعد از ٩٠١ ق)، تصحيح: مجتبی محمدی عراقی، قم: ١٤٠٣ ق / ١٩٨٣ م.
- ٧ - فرائد الأصول (مشهور به: الرسائل)، مرتضى الأنصاري (م ١٢٨١ ق)، قم: مؤسسة النشر الاسلامی، ١٤١٧ ق.
- ٨ - كشف الغمة في معرفة الأئمة، بهاء الدين علي بن عيسى اربلي (م ٦٩٢ ق)، تهران: ١٢٩٤ ق، رحلی، قم ١٣٨١ ق.
- ٩ - المصباح المتجهد، محمد بن حسن الطوسي (م ٤٦٠ ق)، بيروت: مؤسسة فقه الشيعة، ١٤١١ ق.
- ١٠ - مقاتل الطالبين، ابو الفرج الاصفهاني (٢٨٤ - ٣٥٦ ق)، قم: منشورات رضی و زاهدي.
- ١١ - مناقب آل أبي طالب، أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، (م ٥٥٨ ق)، قم: انتشارات العلامة، ٤ ج.
- ١٢ - فصول الغرورية في أصول الفقهية، محمد حسين بن عبد الرحيم ايوانكيفي الطهراني الاصفهاني، به اهتمام: ابو الحسن و محمد علي، تهران، ١٢٨٦ ق، سنگي.